

السفارة السعودية تعيد فتح قسم التأشيرات اليوم

أعلنت السفارة السعودية لدى البلاد عن إعادة فتح قسم التأشيرات ابتداء من اليوم الأربعاء 16 سبتمبر 2020. وذكرت السفارة «أنه حرصا على سلامة وصحة المراجعين، فإن التقديم للحصول على تأشيرة الدخول سيتم عن طريق المكاتب المعتمدة لدى للسفارة فقط».

شفاء 718 مصاباً زاد عدد المتعافين إلى 86219

829 إصابة جديدة بـ «كورونا» .. والإجمالي 96301 .. وتسجيل 5 حالات وفاة

■ فرق وزارة الصحة أجرت 4534 مسحة رفعت عدد مجموع الفحوصات إلى 684204

■ سلامة العاملين
من سلامة المرضى
وبذات الأهمية
والأولوية وجزء أصيل
من جودة الخدمة

المرضى إلى الصفر وأنظمة مؤنفة ومعتمدة والسلامة في الإجراءات الإكلينيكية إلى جانب الارتباط بالمرضى وذويهم وتعليم وتطوير مهارات أفراد الفريق الصحي والمعرفة المعلوماتية والأبحاث. وعن ثوابت هذه الوثيقة أوضح أن المرضى وذويهم شركاء في الرعاية الصحية وتحقيق النتائج من خلال تضامير الجهود واستخلاص الدروس من تحليل البيانات والخبرات إضافة إلى ترجمة الأدلة الموضوعية إلى تدخلات قابلة للقياس وتبني السياسات قابلة للقياس حسب طبيعته منضات الرعاية واستخدام الخبرات العملية وتجربتها الحياتية لإيصال الرسائل لأنهم شركاء في العمل والمسؤولية. ونبه إلى أن جائحة كورونا شكلت ضغطاً غير مسبوق على النظم الصحية في جميع أنحاء العالم ولا يمكن للنظم الصحية أن تؤدي وظائفها دون العاملين الصحيين ومن الأساسي وجود قوى عاملة صحية مطلعة ومؤهلة متحمسة لتوفير رعاية مأمونة للمرضى. إلى ذلك تتضمن أهداف اليوم العالمي لسلامة المرضى الوعي على المستوى العالمي بأهمية سلامة العاملين الصحيين وصقلتها بسلامة المرضى وإشراك العديد من الجهات صاحبة المصلحة واعتماد استراتيجيات متعددة الوسائط لتحسين سلامة العاملين الصحيين والمرضى. كما تشمل تنفيذ إجراءات عاجلة ومستدامة من جميع الجهات صاحبة المصلحة للاعتراف بسلامة العاملين الصحيين كأولوية لضمان سلامة المرضى والاستثمار في هذا الصدد وتقدير الواجب وتقاني العاملين الصحيين وعملهم الدؤوب لإيصال في مكافحة «كوفيد-19».



د. عبدالله السند



أحمد الشطي

■ الشطي: الصحة تستذكر أبطالها في الصفوف الأمامية وتضحياتهم في التصدي لجائحة «كورونا»

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 829 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد «كوفيد-19» ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 96301 حالة في حين تم تسجيل 5 حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى يوم أمس 568 حالة. وقال الوزارة في بيان صحفي إن من بين الحالات السابقة التي تبنت إصابتها حالات مخالطة لحالات تكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها. وبينت أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 84 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي تبنت إصابتها بمرض «كوفيد-19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة وأشارت إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها بلغ 4534 مسحة ليرتفع بذلك مجموع الفحوصات إلى 684204. وكانت فصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس شفاء 718 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد-19» 86219 حالة. وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة بهذا الشأن. من جانب آخر وبينما يواجه العالم جائحة «كوفيد-19» باعتبارها من أكبر التحديات التي يشهدها مجال الرعاية الصحية وسلامة المرضى فقد حشد سفراء الصفوف الأمامية الذين رحلوا وهم يكافحون المرض إلى جانب إخوانهم في «الجيش الأبيض» الرسالة الإنسانية لسلامة المرضى ومأمونية الرعاية الصحية. وعلى اعتبار اليوم العالمي

استثناء». العالمية القادمة تعكس أهمية هذا الموضوع. وتابع بهذا الشأن أنه «ليس سرا أن هناك اضطرابا قاتلة وضارة بحق المرضى قد تودي بحياتهم بسبب أنماط الرعاية الصحية والممارسة الإكلينيكية غير المعيارية أو غير القائمة على الدليل ومن المهم التوضيح أن ذلك يشمل جميع الدول دون اعتمادها في منظمة الصحة العالمية». وبين أن العمل في ظل ظروف صعبة يفاقم المخاطر أمام سلامة العاملين الصحيين وتشمل إصابتهم بالعدوى ومساهمتهم بحدوث تشخيصات في مرافق الرعاية الصحية وحصولهم المهدود على معدات الوقاية الشخصية وغيرها من وسائل الوقاية من العدوى ومكافحتها أو تقديمهم المحدود باستخدامها والتسبب بأخطاء يمكن أن تلحق الأذى بالمرضى وبأنفسهم. وأشار إلى ما تتناوله منظمة الصحة العالمية من المخاطر المهنية التي يتعرض العاملون في عدة بلدان بصفة متزايدة لمخاطر الإصابة بالعدوى والعنف والصدمات والإصابة بالمرض والوفاة. وبين أن منظمة الصحة العالمية وضعت مسودة وثيقة أممية بعنوان «نحو حماية المرضى في المنشآت الصحية» لتكون خريطة طريق تغطي عددا من الزمان للفترة من 2021-2030 للوصول إلى عدم ضرر المرضى أثناء الرعاية الطبية ولا حتى في منشأتها الصحية. وعن تلك الوثيقة وما تستهدفه سياسات لتقليل المخاطر على

داعية جميع المستشفيات المشاركة بالاحتفالية مع مراعاة الاشتراطات الصحية أثناء هذه الفعاليات والأنشطة التي تسلط الضوء على سلامة المرضى وسلامة العاملين على حد سواء. ولفت إلى اختيار منظمة الصحة العالمية للعقد المقبل «2020-2030» مع التركيز على سلامة المرضى من خلال توزيع مسودة وثيقة أممية سيتم

إلى تجنب الاحتراق الوظيفي بينهم مع مزيد من العمل والقليل من الإجازات وسط ظروف غير طبيعية. وبين أن وزارة الصحة درجت على تنظيم احتفالية سنوية تمنح بموجبها «نجمة السلامة» تهدف إلى تحسين جودة وسلامة الخدمات الصحية واختارت شعار هذا العام «مقدم خدمة صحية آمنة يعني مريضاً آمناً»

التخدير أو مخاطر حركية كآلام الظهر والانسلاق أو مخاطر نفسية كالإكتئاب والتوتر المهني والاحتراق الوظيفي إضافة إلى المخاطر البيولوجية ولعل آخرها جائحة «كوفيد-19» وقبلها الإيدز والنهاب الكبد والسحايا والدرن. وأكد أن مجمل ذلك ينعكس على الخدمة الصحية والممارسة الصحية «ونحن أحوج ما نكون

سلامة المرضى الذي يصادف يوم غد الخميس وتحتفل به منظمة الصحة العالمية "في 17 سبتمبر" كل عام ثمة تركيز على تعزيز الفهم العالمي لسلامة المرضى وتكثيف مشاركة الجمهور في مأمونية الرعاية الصحية والنهوض بإجراءات علمية ترمي إلى تحسين سلامة المرضى والحد من الأذى الذي يصيب المرضى وبترسخ أصل ذلك اليوم في المبدأ الأساسي للطب وهو "عدم الإضرار في المقام الأول". وقال مدير منطقة الأحمدى الصحية الدكتور أحمد الشطي لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" اليوم الثلاثاء إن وزارة الصحة بهذه المناسبة تستذكر أبطالها في الصفوف الأمامية في كل المواقع ومختلف المواقع وتنوع مساهمات وتخصصات أعضاء الفريق الطبي ويتزامن ذلك مع بعض وفيات أعضاء الفريق الطبي في الصفوف الأولى للتصدي لجائحة كورونا. وأضاف الشطي أن مأمونية الممارسة الطبية تشمل مزودي الخدمة الصحية و المستفيدين منها على حد سواء وأن سلامة العاملين في الرعاية الصحية من سلامة المرضى وبذات الأهمية والأولوية لأن ذلك جزء أصيل من جودة الخدمة التي يسعى إليها الجميع. وذكر أن المخاطر المهنية للعاملين بالفريق الطبي متنوعة وأكثر تعقيدا مما قد يتصور البعض من رداء أبيض وسماطة طبية فهناك أيضا المخاطر المهنية الفيزيائية كالتعرض للاشعاع أو مخاطر كيميائية كغزات

«الصحة» تعدد آلية اعتماد طلبات إصلاح وصيانة الأجهزة والمعدات الطبية

فيما حددت المادة السادسة إجراءات تحديث الأجهزة طلب من الجهة المستفيدة على النحو الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار بعد مرور فترة لا تقل عن 5 سنوات من تاريخ تشغيل الجهاز أو تحديث سابق ما لم يكن تحديث الجهاز مشمولاً بالعقد. كما نصت القرار في مادته السابعة بخظر استبدال أي أجهزة أو معدات طبية بمرافق الوزارة المختلفة إلا بعد موافقة الجهات المعنية على أن يكون الاستبدال بدون مقابل مادي ما لم يكن الاستبدال جزءاً من التعاقد. وخص القرار في مادته الثامنة رئيس ورشة الهندسة الطبية بمراكز المختلفة بمتابعة طلبات الإصلاح والصيانة الدورية والتأكد من التشغيل وجاهزية الأجهزة والمعدات الطبية بالتنسيق مع الجهة المستفيدة. وأشار القرار في مادته التاسعة إلى العمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

أصدرت وزارة الصحة حماية وحفاظاً على المال العام قراراً إدارياً بوجوب اعتماد طلبات الإصلاح والصيانة للأجهزة والمعدات الطبية بمرافق الوزارة من رئيس القسم الطبي أو الفني المختص بالجهة المستفيدة ورئيس ورشة الهندسة الطبية بالمستشفى ومدير المستشفى أو المركز التخصصي والصحي ومراكز العمل المختلفة. وأوضح القرار في مادته الثامنة أن الجهاز إذا كان غير مشمول بفترة ضمان يتم إحالة الطلب للجنة تقييم أسعار عروض الصيانة بإدارة الهندسة الطبية لدراسة الطلب والتوصية بآلية توفير الإصلاح والصيانة ويتم عرض التوصية على اللجان المختصة حسب النصاب ولجنة الشراء الرئيسية اعتماداً للتوصية. ونص القرار في مادته الثالثة على أنه حال ثبوت خلل بالجهاز في فترة الضمان وتعذر

إصلاحه بناء على إفادة الجهة المختصة «المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار» يلتزم المورد بالشروط والأحكام المدرجة في عقد التوريد وحسب النظم واللوائح المقررة في هذا الشأن فيما أشار مادة القرار الرابعة إلى وجوب أن تكون الشركات التي تقوم بأعمال الصيانة والإصلاح مؤهلة من قبل الوزارة في مجال توريد الأجهزة والمعدات الطبية والصيانة وأشار القرار في مادته الخامسة إلى أنه في حال تعطل الأجهزة والمعدات الطبية بعد انتهاء فترة الضمان أولتغير الإصلاح أو لعدم توفر قطع غيار أو لأي سبب آخر حسب إفادة الجهة المستفيدة. إذ أشار القرار إلى أن بعد اعتماد مجلس الأقسام المختصة أو الإدارة المعنية، يتم العرض على اللجان المختصة للبدء في إجراءات إلغاء الجهاز من عقود الصيانة ومن ثم تكهينه

لتوفير الوقت والجهد على المواطنين في إنجاز معاملاتهم «السكنية» تفتح فرع خدمة المواطن في «الأفتيون»



المؤسسة العامة للرعاية السكنية

المواطنين في إدارة خدمة المواطن بالمبنى الرئيسي خلال الفترة الصباحية وكذلك فرع النهار خلال الفترة الصباحية وفترتين صباحية ومسائية في فرعي الحكومة مول ببرج التحرير ومقسم القرين. وكشّلت توفيراً للمؤسسات الخدمات الإلكترونية للمواطنين لإنجاز جميع معاملاتهم وهي متاحة على موقع المؤسسة www.pahw.gov.kw ويتم التعامل معها وفق الإجراءات واللوائح الرسمية.

ولفتت إلى ضرورة الحجز المسبق للمواعيد من خلال منصة «متى» الإلكترونية بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لتنظيم عملية استقبال المواطنين وسط الظروف الراهنة. وأكدت حرصها البالغ على توفير الوقت والجهد على المواطنين في إنجاز معاملاتهم وحفاظاً على سلامتهم في تطبيق الاشتراطات الصحية التي أقرتها السلطات الصحية. يذّر أن المؤسسة تستقبل

أعلنت المؤسسة العامة لرعاية السكنية افتتاح فرع مركز خدمة المواطن في مجمع «الأفتيون» في المرحلة الثانية والبدء في استقبال المواطنين لإنجاز معاملاتهم. وقالت المؤسسة في بيان صحفي أمس إن وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة رنا الفارس وجهت بضرورة إنجاز معاملات المواطنين الإسكانية والعمل على تقليص الدورة المستندية.

«الزراعة»: حظر استيراد جميع أنواع الطيور الحية من روسيا



الهيئة العامة لشؤون الزراعة

أصدرت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قراراً برفض حظر مؤقت عن استيراد جميع أنواع الطيور الحية وبيض التفريخ والبيض من واحد للدجاج النياض واللاحم من روسيا بسبب ظهور مرض إنفلونزا الطيور شديد الضراوة. وأكدت الهيئة في بيان صحفي أمس ضرورة أن تخضع جميع الإرساليات حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها إدارة الصحة الحيوانية بالهيئة وفق إجراءات المنظمة العالمية للصحة الحيوانية والإجراءات المنصوص عليها من لائحة الحجر البيطري بالكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. ولفتت إلى أنه سيتم رفض الإرساليات المصابة بأي من الأمراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات بمختبر الهيئة على أن يكلف المستورد بإعادة الطيور والحيوانات المصابة إلى الجهة التي وصلت منها على نفقته الخاصة دون تحمل الهيئة أي مسؤولية.

في ظل توقع تعديلات جديدة وجوهية على قواعد الإفراج عن الموقوفين «الأعلى للقضاء» يجدد تعيين المحامي العام محمد الدعيح رئيساً للجنة العليا للعضو الأميري



المستشار محمد الدعيح

أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً بتجديد تعيين المحامي العام المستشار محمد راشد الدعيح رئيساً للجنة العليا للعضو الأميري. وذكر بيان صادر عن المجلس أنه قرر أيضاً ضم أعضاء جدد في عضوية اللجنة وهم كل من مدير نيابة التنفيذ الجنائي مشعل إبراهيم الغنام ومدير نيابة التعاون الدولي طلال عبدالعزیز الفهد ومدير نيابة الفروانية فيصل وليد الحسن. كما أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية اللواء طلال إبراهيم معرفي ومدير عام تنفيذ الأحكام المعيد ناصر يحيى الحي والعقيد خالد عماش الديحاني من الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والمقدم عمر

عبدالله العلي من الإدارة العامة للشؤون القانونية. هذا وسوف تبحث اللجنة العليا قواعد العفو الأميري عن المساجين لعام 2021 ومن المتوقع أن تضع اللجنة تعديلات جديدة وجوهية على قواعد الإفراج عن الموقوفين للمساعدة بإطلاق سراح عن أكبر عدد من المساجين خلال العام المقبل في الإعياد الوطنية والنظر في الأحكام المحرومة من العفو الأميري ومنها قضايا غسل الأموال وإسناد الدولة وازدراء قنات المجتمع واثارة الفتنة الطائفية أو القبلية.

المجلس الأعلى للقضاء قراراً بتجديد تعيين المحامي العام المستشار محمد راشد الدعيح رئيساً للجنة العليا للعضو الأميري. وذكر بيان صادر عن المجلس أنه قرر أيضاً ضم أعضاء جدد في عضوية اللجنة وهم كل من مدير نيابة التنفيذ الجنائي مشعل إبراهيم الغنام ومدير نيابة التعاون الدولي طلال عبدالعزیز الفهد ومدير نيابة الفروانية فيصل وليد الحسن. كما أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية اللواء طلال إبراهيم معرفي ومدير عام تنفيذ الأحكام المعيد ناصر يحيى الحي والعقيد خالد عماش الديحاني من الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والمقدم عمر